[٩-١٠٤]

أهمية الصادرات ومحددات تطورها في الدول الإفريقية

د. أحمد فريد مصطفى

مدرس الاقتصاد — جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الإفريقية

مقدمة

ترجع أهمية الصادرات في الدول الأفريقية إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في تمويل عملية التنمية الاقتصادية بعد أن زادت الهوة اتساعا بينها وبين شعوب الدول المتقدمة .

وإذا كانت التنمية الاقتصادية تعتبر أمرا ضروريا لدول القارة الأفريقية فإن الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي يعتبر أمر أكثر إلحاحا في هذه الدول حتى تستطيع اللحاق بالركب الاقتصادي للدول المتقدمة .

ويمكن أن تلعب الصادرات دورها في هذا الصدد عن طريق بناء الطاقات الإنتاجية في هذه الدول لتحقيق هدف الإسراع بمعدل النمو وذلك بعد أن اتسع الفرق بين نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول المتقدمة والدول الإفريقية .

وتوضح لنا الأرقام الواردة في جدول (١) نصيب الفرد من الدخل القومي « Per capita income » في الدول الإفريقية وسلم التصدير الأساسية في هذه الدول ويمكن لنا أن نستنتج أن نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي مستوى معيشته في الدول الإفريقية أقل بكثير من نصيب الفرد في الدول المتقدمة وذلك باستثناء الدول الإفريقية المصدرة للبترول .

وترجع أهمية الصادرات في هذا الصدد إلى أنها تعتبر المصدر الأساسي والذي يجب الاعتماد عليه لتمويل الواردات بالعمرف الأجنبي وذلك حتى يمكن تحقيق عملية التنمية الاقتصادية . والواقع أن هناك أكثر من مصدر لمصادر

الدول الإفريقية على الصرف الأجنبي مثل تصدير كميات إضافية من المواد الأولية أو عن طريق زيادة الصادرات مع السلع المصنوعة أو عن طريق القروض أو المعونات والتسهيلات الأجنبية أو لإنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إليها... ويعتبر أي حل من هذه الحلول بديل للآخر كما أن عدم نجاح إحدى هذه الوسائل في حل المشكلة معناه بالتبعية ضرورة زيادة الأعباء التي يجب أن تتحملها الوسائل الأخرى البديلة ، ففي حالة عدم تحقيق زيادة كافية في قيمة صادرات الدول الإفريقية لابد وأن تزداد وسائل التمويل الأخرى (قروض، معونات) ... إلخ .

ومما لا شك أنه فيه كلما اعتمدت الدول الإفريقية على مواردها الخاصة في الحصول على الصرف الأجنبي كلما كان ذلك أفضل لها . ويرجع ذلك إلى القيود المختلفة التي تحيط بكل مصدر من المصادر السالفة . فقد تكون القروض مشروطة بشروط تجارية أو سياسية وحتى لو لم تكن القروض مشروطة فإن الدولة المقترضة تلتزم بحدمة القرض واستهلاكه وقد تتحمل الدولة في هذه الحالة الكثير من الأعباء بسبب هذا الموقف . كما أن المعونات مورد غير مضمون للصرغ الأجنبي، كما أن استمرارها غير مؤكد وحتى يمكن أن تنجح عملية التنمية لابد وأن تستمر عملية تمويلها ويؤدي توقف مورد معين أو عجزه إلى إرتباك الخطط عند التنفيذ وعدم إمكانية تحقيق الأهداف المطلوبة . كذلك لا تستطيع الدول الإفريقية الاعتماد بشكل كبير على التسهيلات التي تقدمها إليها المنظمات الدولية كقروض الصرف الأجنبي اللازم لتمويل عملية التنمية الاقتصادية . فلقد أثبتت التجربة دائماً تواضع التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الإنشاء والتعمير إلى هذه الدول ، كذلك يلاحظ أن رؤوس الأموال الأجنبية

جدول (١)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القوي و سلع التصدير الأساسية في الدول

الافريقية ، ١٩٨٠ .

الدولة	متوسط الدخل الفردي (دولار أمريكي) أصغر من ٤٠٠	سلع التصدير الأساسية
تشاد	١٢٠	سلع زراعية
أثيوبيا	١٤٠	» »
مالي	١٩٠	» »
فولتا العليا	١٩٠	» »
بوروندي	٢٠٠	» »
رواندا	٢٠٠	» »
زائير	٢٢٠	خامات معدنية
مالاي	٢٣٠	سلع زراعية
جامبيا	٢٥٠	خامات معدنية
تنزانيا	٢٦٠	سلع زراعية
موزمبيق	٢٧٠	» »
سيراليون	٢٧٠	خامات معدنية
أوغندا	٢٨٠	سلع زراعية
غينيا	٢٩٠	» »
بنين	٣٠٠	» »
الرأس الأخضر	٣٠٠	خامات معدنية
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٠٠	» »
جزر القمر	٣٠٠	سلع زراعية
موريتانيا	٣٢٠	» »
النيجر	٣٣٠	خامات معدنية
مدغشقر	٣٥٠	سلع زراعية
ليوتو	٣٩٠	» »

(تابع) جدول ١

الدولة	متوسط الدخل الفردي (دولار أمريكي) أكبر من ٤٠٠	سلع التصدير الأساسية
توجو	٤١٠	خامات معدنية
غانا	٤٢٠	سلع زراعية
كينيا	٤٢٠	" "
أنجولا	٤٧٠	البترول
السودان	٤٧٠	سلع زراعية
جيبوتي	٤٨٠	" "
ساوتوم	٤٩٠	" "
ليبيريا	٥٢٠	خامات معدنية
زامبيا	٥٦٠	" "
مصر	٥٨٠	بترول
زيمبابوي	٦٣٠	سلع زراعية
الكاميرون	٦٧٠	" "
سوزيلاند	٦٨٠	" "
المغرب	٨٦٠	خامات معدنية
بتوانا	٩٨٠	" "
نيجيريا	١٠١٠	بترول
ساحل العاج	١١٥٠	" "
الجزائر	١٩٢٠	بترول
جابون	٣٦٨٠	" "
ريونيون	٣٨٣٠	" "
ليبيا	٨٦٤٠	" "

لا تلعب دورا يستحق الذكر وذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في الدول الإفريقية .

يتضح من كل ما سبق مدى أهمية اعتماد الدول الإفريقية على مواردها الخاصة في الحصول على الصرف الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية . ولذلك ينبغي على هذه الدول العمل على زيادة حصيلة صادراتها المنظورة وغير المنظورة والعمل على تنويع الصادرات وزيادة نصيب صادرات السلع المصنعة من إجمالي صادراتها وفتح الأسواق أمامها بشتى الطرق الممكنة كما يجب أن تعمل الدول الإفريقية على اتباع سياسة انتقائية التصدير .

وتشكل الصادرات في واقع الأمر قيودا على عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية نظرا لأنها المصدر الأساسي والهام للنقد الأجنبي والذي يتسنى عن طريقه للدول الإفريقية الحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية عن طريق الاستيراد . ويؤدي ارتفاع نمو الصادرات إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

كذلك ينبغي الإشارة إلى أن مستوى ونمط ومعدل النمو الاقتصادي من شأنه أيضا أن يؤثر على مستوى ونمط ومعدل نمو الصادرات . ويلاحظ في هذا الصدد أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك وفي التكنولوجيا وغير ذلك من التغيرات التي تزيد من إمكانيات الصادرات وترفع من معدل نموها . ويوضح لنا ذلك العلاقات التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل القومي (1) .

(1) Harry, Johnson : international trade and Economic Growth Ch III .

— Kindleberger : Foreign trade and the national economy (London, 1962) P. P. 177-180.

وجدير بالذكر الإشارة إلى أنه ما لم تتمكن الدول الإفريقية من زيادة صادراتها بدرجة كافية فإنه سوف ينتج عن ذلك عدم توازن مستمر في موازين مدفوعاتها وسيتأخر نموها الاقتصادي .

لذلك تعتبر تنمية الصادرات في الدول الإفريقية أحد الأهداف التي يجب أن تسعى لتحقيقها هذه الدول وذلك نظراً لأن مدى قدرة هذه الدول على تنمية اقتصاديات وتحقيق أهدافها أصبحت تعتمد إلى حد كبير على نجاحها في خوض معركة التصدير .

ويرجع ذلك إلى أن دور الصادرات في زيادة الدخل القومي في هذه الدول يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة وذلك عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت وهذا ما يزيد من المقدرة على الإنتاج في الفترات اللاحقة . وعلى ذلك فالتجارة الدولية يمكن أن تزيد من الدخل القومي في الدول الإفريقية بعلاقة من نوع المعجل وليس من نوع المضادف الذي أشار إليه كينز والذي يعمل في ظل طاقه إنتاجية قائمة ومعطلة وهو إطار مختلف تماماً عن الإطار الاقتصادي للدول النامية التي تعاني من ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي .

وقبل أن نتعرض للعوامل المحددة لتطور صادرات نجد أنه من المنطقي أن نتعرف أولاً على طبيعة هذا الهيكل .

لذلك نتعرض فيما يلي لتحليل هيكل صادرات الدول الإفريقية .

المبحث الأول

تحليل هيكل

صادرات الدول الإفريقية

أولا : صادرات المنتجات الأولية :

أن الطابع المميز لهيكل صادرات الدول الإفريقية هو ارتكازه على المنتجات الأولية سواء كانت تلك المنتجات زراعية أم استخراجية (١) .

وتشكل الصادرات من السلع الأولية في هذه البلاد نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات ، كما يوضح ذلك جدول (٢) . ويعنى ذلك أن نصيب صادرات هذه البلاد الإفريقية من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة تشكل نسبة ضئيلة .

ويمكن تقسيم صادرات المنتجات الأولية في الدول الإفريقية إلى ثلاث مجموعات رئيسية — كما يتضح من الجدول وهي :

السلع الزراعية والمواد الخام غير الزراعية والوقود ، وتشتمل السلع الزراعية على المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية .

ولذلك يمكن القول أن هيكل صادرات الدول الإفريقية يتسم بعدم تنوعه إذ تسيطر عليه المنتجات الأولية بينما نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة السلع الأولية في هيكل صادرات الدول المتقدمة بالمقارنة بالسلع المصنوعة .

(1) U. N. Handbook of international trade and development.

والأسواق الرئيسية لصادرات الدول الإفريقية تتمثل أساسا في البلاد المتقدمة أما صادرات الدول الإفريقية مع بعضها البعض فتعتبر ضئيلة . ويؤدي اعتماد الدولة الإفريقية على أسواق الدول المتقدمة إلى حدوث آثار سلبية على اقتصاديات الدول الإفريقية (١) .

كذلك فإن نصيب الدول الإفريقية من التجارة العالمية يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بنصيب الدول المتقدمة في هذا المجال وتزداد ضآلته باستبعاد البترول وتوضح الأرقام التالية (٢) أن نصيب الدول الإفريقية من التجارة العالمية بلغ ٤,١ ٪ عام ١٩٦٩ بينما بلغ نصيب الدول المتقدمة في نفس العام ٧١,٢ ٪ ونصيب شمال أفريقيا ١,٦ ٪ :

١٩٦٩	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	
٤,١	٤,١	٤,١	٤,٧	الدول الإفريقية
١,٦	١,٤	١,٣	١,٤	شمال أفريقيا
٧١,٢	٦٨,٨	٦٧,٥	٦٤,٧	الدول المتقدمة

كذلك يوضح لنا الجدول (٣) تطور صادرات وواردات الدول الإفريقية في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨٠ وذلك للوقوف على تحديد نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال هذه الفترة أي معرفة مقدرة الصادرات على تمويل الواردات .

(1) U. N. Statistical yearbook, 1970.

(2) Ibid

ويتضح لنا عدم قدرة الصادرات على تمويل الواردات في بعض السنوات بالنسبة لبعض الدول الأفريقية بينما في البعض الآخر عجزت الصادرات عن تمويل الواردات في معظم السنوات ، ويعنى هذا أن مثل هذه الدول تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها . ويوضح لنا الجدول حدوث تقلبات واسعة في حصيلة الصادرات . ويمكن تفسيرها بحدوث التقلبات الواسعة القصيرة المدى في أسعار وكميات صادرات الدول الأفريقية وانعكس ذلك على معدل نمو الصادرات في الدول الأفريقية . حيث أدت التقلبات الواسعة في تطور حصيلة الصادرات في المدى القصير إلى حدوث تقلبات واسعة في معدلات نموها في المدى القصير ، ويتضح ذلك من الجدول (٤) .

وإذا كانت الدول الأفريقية تختلف فيما بينها من حيث نوع السلع التي تخصص في تصديرها ونسبة هذه السلع إلى اجمالي الصادرات فإن هذا لا ينفي عنها صفة الاعتماد الكبير على تصدير المواد الأولية . كذلك يوضح لنا الجدول (١) أن معظم الدول الأفريقية تعتمد في تصديرها على منتج أولى واحد بأكثر من ٥٠ ٪ من اجمالي صادراتها . وهذا يعنى ارتفاع نسبة مساهمة صادرات منتج أولى واحد في الدخل القومى في هذه البلدان .

ويؤدى اعتماد الدول الأفريقية بدرجة كبيرة على تصدير منتج أولى واحد أو عدد محدود من المنتجات الأولية إلى أن الدخل القومى في هذه البلدان يتوقف على ما ينتاب الأسواق العالمية لهذه المنتجات الأولية من أحداث ويؤدى عدم الاستقرار في الأسواق العالمية للمنتجات الأولية إلى حدوث تقلبات في الدخل القومى في هذه البلدان التى تعتمد في تصديرها على منتج أولى واحد أو عدد محدود من المنتجات الأولية .

جدول

تطور صادرات وواردات الدول الأفريقية في الفترة

١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥٠	الصادرات	الدول
٢١٥١	١٤٨٣	١٣٣٣	١٠٣٣	٦٢٦	الواردات	دول متقدمة
٣٥٦٦	٢٤٥٩	١٥٥٦	١٣٤٧	٨٥١	(١) %	في أفريقيا جنوب أفريقيا
٦٠,٣	٦٠,٣	٧٩,٢	٧٦,٧	٧٣,٦	نسبة تغطية الصادرات للواردات	
١٢٦٠٥	٧٦٥٦	٥٠٢٠	٤٣٩٦	٣٠٩١	الصادرات	الدول
١٨٩٤	٧٩٢٧	٦٤٣٣	٥٢١٩	٣٣٢٥	الواردات	لأفريقية (٢)
١١٤,٦	٩٦,٦	٧٨	٨٤,٢	٩٢,٢	%	الآخذة في النمو
					نسبة تغطية الصادرات للواردات	
٧٥٠٣	٤٨٧٨	٣٣٨٧	٢٩١٩	١٨٤٣	الصادرات	الدول
٧١٢٨	٥١١٢	٣٥٦١	٣١٢٨	١٧٤٢	الواردات	لأفريقية (٣)
					%	الأخرى
١٠٥,٣	٩٥,٤	٩٥,١	٩٣,٣	١٠٥,٨	نسبة تغطية الصادرات للواردات	

$$(١) \text{ نسبة تغطية الصادرات للواردات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times ١٠٠$$

(٣) من أمثلة هذه الدول: أنيوييا ، الصومال ، أوغندا ، زائير ،

رقم (٣)

من ١٩٥٠ — ١٩٨٠ (بالمليون دولار أمريكي)

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
	٩٦١٨	٧٢٨١	٦٢٣٠	٤٨٢٣	٤٦٣٦	٣٤١٧	٣٤٣٥
	٨٣٣٦	٧١٩١	٥٨٨٦	٦٧٣٨	٧٥٥٧	٧٢٠٠	٤٧٣٤
—	١١٥,٤	١١٤٩٠	١٠٥,٨	٧١,٦	٦١,٣	٦١,٣	٧٢,٦
٨٥٨٧٥	٦٧٥٤٨	٤٥٩٨٤	٩٤٠٤٣	٤٢٤٧٧	٣٥١٨٨	٢٩٥٦٥	٢١٥٩٧
٧٦٥١٣	٥٨٦٨٦	٥٧٠٣٣	٤٨١٦٠	٣٨٤٩٩	٣٧٩٨٤	٢٨٤٢٤	١٨٢٠١
١١٢,٢	١١٥,١	٨٠,٦	١٥٩,٣	١١٠,٣	٩٢,٦	١٣٩,٢	١١٨,٧
٤٩١٦٣	٣٦٢٦٤	٢٥١١٤	٢٧١٢١	٢٣٧٦٦	١٩٥٣٥	٢٢٢١٨	١٢٨١٢
٤٦٠٨٧	٣٣٩١٩	٣٠٩٤٩	٢٦٥٥٧	٢١١٩١	١٦٢٠	١٥٤١٧	١٠٩٤٣
١٠٦,٧	١٠٦,٦	٨١,١	١٠٢,١	١١٢,٢	٩٩,٦	١٤٤,١	١١٧,١

(٢) من أشلة هذه الدول : مصر ، الجزائر ، نيجيريا ، غانا ، زامبيا ...
زيمبابوى

Source : N. U. Anniaire Siatistique, 1982.

جدول (٤)

معدل النمو السنوي لهصادرات الدل الأفريقية (بالنسبة المئوية)

السنة	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٧٠	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
المنطقة	٥٥	٦٠	٦٥	٧٠	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٨	٧٩	٨٠
جنوب أفريقيا	١٣	٣,٩	٤	٩	١٩,٩	٢٨,٦	٥	٤	٢٩,٢	١٦,٧	٣٢,١
شمال أفريقيا	٣,٤	٢,١	١٤,٢	١٦,٧	٢٤,١	٩٧,٥	١٠	١٩,٧	١٧,٢	٤,٨	٥٠,٤
أفريقية الوسطى	١٣,٩	٣,٦	٣٠	٦,٩	٢٨,٥	١٥٩	٠,٧	٢٢,٢	٤,٤	٣٤,٦	٣٤,٢
غرب أفريقيا	٩,٥	٥,٢	٨,٦	٨,٤	٣٥,٢	١١١	٨,٦	٢٩,٤	١٤,٢	١٢,٩	٤١,٩
دول أفريقية أخرى	١١,٧	٣,٢	٣,٢	١٠,٨	١٧,٩	٧٣,٤	١٢,١	٢١,٧	١٤,١	٧,٤	٢٥,٩

المصدر : مشتق من الجدول السابق

وفي هذا الصدد توضح الأرقام التالية الصادرات الرئيسية لدول شرق أفريقيا
على سبيل المثال - في عام ١٩٦٥ بالمليون دولار أمريكي :

البن	I	الدخان	II	القطن	III	السكر	VI	الشاي	V	سيزال
أثيوبيا	٧٥	١٤	—	٢٤	—	—	—	—	—	—
كينيا	٤٠	١٣	—	٤٧	٢	—	٢	١٧	٨١	١١
الصومال	—	١٤	—	١٨	—	—	—	—	١	—
براندي	١١	١١	—	—	١	—	—	—	—	—
مدغشقر	٢٩	٢١	٤	٢٠	—	٥	٣	—	٥	٥
مالاي	—	—	١٤	١٤	٣	—	—	١١	١١	—
روديسيا	—	—	١٣١	١٣١	—	١٠	١٠	—	—	—
رواندا	٧	٧	—	—	—	—	—	—	—	—
تنزانيا	٢٤	٢٤	٣	٣	٣٤	—	—	٤	٤	٤٠
أوغندا	٨٥	٨٥	٣	٣	٤٧	٢	٢	٧	٧	—
زامبيا	—	—	٧	٧	—	—	—	—	—	—

Sour ce : Etude Sur la Situation de l'Afrique. vol III —
Sôme - Région de l'Afrique de l'Est - N. U. (N. Y-1970).

I منتجات حيوانية — II منتجات أخرى زراعية — III النحاس
IV منتجات معدنية أخرى — V منتجات أخرى .

ويرى J.H. Hicks (١) في هذا الصدد أن صادرات مثل هذه الدول تتركز في عدد محدود من السلع هي القطن — الجوت — المطاط — الن — الشاي والمكافا والسكر والموز والشحوم النباتية . ويشير هذا إلى مدى تبعية أفريقيا لأسواق الدول المتقدمة .

ويلاحظ أن الشطر الأعظم من صادرات أفريقيا تتجه إلى أسواق الدول المتقدمة (٢) .

ولما كانت صادرات الدول الإفريقية تتجه أساسا إلى أسواق الدول المتقدمة فإن هذا يكشف لنا في واقع الأمر عن إحدى صور التبعية الاقتصادية التي تتمثل في التبعية التجارية ، بمعنى أن الدول الإفريقية تعتمد على الأسواق الأجنبية بدرجة كبيرة : وكأثر من ذلك هناك بعض الدول التي تعتمد على سوق واحد بدرجة كبيرة ، ولهذا مخاطرة الشديدة إذ أنه يضاعف من حدة الآثار التي تمارسها عقبات للتصدير على اقتصاديات الدول الإفريقية .

ثانيا : صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة :

أما بالنسبة لصادرات الدول الإفريقية من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، فبالرغم من أنها حققت قدرا من الزيادة في الوقت الحاضر عما كانت عليه في

(1) J. H. Hicks, International Trade.

The Long view, 1963.

(2) U. N., W. E. S, Trade and development Trends, needs and policies 1963. pp. 10-12

السنوات السابقة إلا أن نصيبها النسبي في الصادرات لا يزال ضئيلاً ، وتزداد ضآلة نصيب الصادرات الدول الإفريقية من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة إذا ما قورن بنصيب البلاد المتقدمة في هذا المجال .

ويتضح من إحصائيات الأمم المتحدة (١) أن المعادن المشكلة تصدر صادرات الدول الإفريقية من السلع المصنعة ونصف المصنعة وبلى ذلك المنسوجات ثم الكيماويات ثم الآلات الهندسية الأخرى .

وبما يقل من أهميته ودلالة معدلات النمو التي حققها الصادرات الصناعية للدول الإفريقية عدة اعتبارات :

— أن غالبية الصادرات المصنعة تكون من أصل زراعي والزيادة في بعض هذه الصادرات تكون على حساب الصادرات الزراعية .

— أن نمو بعض بنود الصادرات المصنعة لا يتحقق إلا بفضل إعانات تثقل كاهل الاقتصاد القومي (مثل صادرات الغزل والنسيج في بعض الدول) .

— أن معدلات نمو صادرات السلع المصنعة ليست ذات دلالة اقتصادية خالصة بالنسبة لمساهمة الصادرات في الدخل القومي . إذ العبرة في هذا الصدد هي بما تحققه الصادرات المصنعة من عائد صافي من النقد الأجنبي بعد استئزال ما تتكلفه من مستلزمات إنتاج مستوردة .

ويمكن القول في هذا الصدد أنه لو أجريت الدراسات الدقيقة لتبين لنا أن

(1) U. N., W. E. S., The developing Countries in world trade 1962, pp. 60-62.

بعض الصادرات المصنعة تكاد تغطي حصيلتها من النقد الاجنبي ما تتكلفه من مستلزمات إنتاج مستوردة .

وتتجه صادرات الدول الإفريقية من السلع المصنعة ونصف المصنعة أساسا إلى أسواق البلاد المتقدمة إلا أننا نلاحظ أن الاتجاه للعام بين دول القارة الأوربية هو اعتمادها على بعضها البعض في استيراد الشطر الأعظم من احتياجاتها من السلع المصنعة ونصف المصنعة . ولذلك فإن البلاد المتقدمة تعتمد على الدول الإفريقية في سد جزء من احتياجاتها من هذه السلع المصنعة ونصف المصنعة .

ويتضح لنا من الأرقام التالية (١) أن صادرات أفريقيا إلى العالم من المنتجات المصنعة سجلت معدلا للنمو مرتفعا عن معدل نمو المنتجات المصنعة سجلت معدلا للنمو مرتفعا عن معدل نمو المنتجات الأولية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩ .

(1) N. U. : Annuaire Statistique, 1979/1980.

(متوسط معدل النمو السنوي لصادرات أفريقيا — بالنسبة المئوية)

المنتجات المصنعة			المنتجات الأولية			إجمالي	السنة
منتجات	الآلات	منتجات	مواد أولية	المواد	الغذائية		
مصنعة	ومعدات	كيمياوية	باستثناء	والمشروبات	والغذائية		
أخرى	النقل		البترول				
٨٠٢	٢٢٠٣	٢٠٠٣	٣٠٠٨	١٠٠٣	١٢٠٨	٢٠٠٨	١٩٧٠ —
							١٩٧٩
١٥٠٥	٢١٠٤	٢١٠٦	٢١٠٨	٥٠٢	١٥	١٨٠٣	١٩٧٥ —
							١٩٧٩
٨٨٠٨	١٦٣٠٨	٤٣٠٩	٦٣٠٦	٤٠٠٤	١٤٠٥	٥٣٠٥	١٩٧٨ —
							١٩٧٩

ويتضح لنا من هذه الأرقام أن الآلات والمعدات الهندسية سجلت أعلى معدل للنمو بالرغم من ضآلة نصيبها النسبي من إجمالي صادرات الدول الأفريقية ، بل وتعتبر صادرات أفريقيا من الآلات والمعدات الهندسية أقل السلع التصديرية عموما مساهمة في هيكل صادرات البلاد الأفريقية .

ويرجع السبب في إرتفاع معدل نمو صادرات أفريقيا من المنتجات المصنعة إلى حداثة تصدير هذه السلع ومن ثم فإن الكميات المصدرة منها لازالت ضئيلة للغاية بالمقارنة بصادرات المنتجات الأولية .

ولذلك ، فإن حدوث أى تطور فى الكمية المصدرة أو الأسعار يكون له أثر كبير على معدل نمو صادرات هذه السلع .

ويمكن ملاحظة أن معدل نمو صادرات المنتجات المصنعة فى بعض الأحوال أقل من معدل نمو المواد الخام التى تدخل فى تركيبها . ويتضح ذلك من الأرقام السابقة عند المقارنة بين صادرات البترول الخام والمنتجات الكيماوية حيث لا تجابه صادرات البترول الخام منافسة ذات مغزى فى الدول المتقدمة أما المنتجات الكيماوية فإنه يتم إنتاجها فى هذه الدول من المواد الخام التى تستوردها ويؤثر ذلك على طلب هذه الدول من المنتجات المصنعة من الدول الإفريقية .

وسوف نتناول فيما يلى تحليل المحددات الداخلية والخارجية لتطور حجم وميكل صادرات الدول الإفريقية .

١-٥٤٦٥	٥٤٦١	٥٤٥٣	٥٤٦٦	٥٤٦٢	٥٤٦٦	٥٤٦٨
--------	------	------	------	------	------	------

تأثير فاعلية التغيرات فى كلاً من الإنتاج والطلب على الصادرات
تأثير التغيرات فى العرض والطلب على الصادرات
تأثير فاعلية التغيرات فى كلاً من الإنتاج والطلب على الصادرات
تأثير فاعلية التغيرات فى كلاً من الإنتاج والطلب على الصادرات

تأثير فاعلية التغيرات فى كلاً من الإنتاج والطلب على الصادرات
تأثير فاعلية التغيرات فى كلاً من الإنتاج والطلب على الصادرات
تأثير فاعلية التغيرات فى كلاً من الإنتاج والطلب على الصادرات

المبحث الثاني

محددات تطور حجم وهيكل صادرات الدول الإفريقية

تعرض في هذا المصدد لنوعين من المحددات هما : المحددات الداخلية
والمحددات الخارجية .

أولا : المحددات الداخلية :

يمكن إرجاع هذه المحددات إلى :

— طبيعة الهيكل الاقتصادي في الدول الإفريقية .

— دوال الإنتاج .

— الضغوط السكانية .

— معدل ونمط الاستثمار .

— السياسة التجارية .

١ — طبيعة الهيكل الاقتصادي :

يعتبر الهيكل الاقتصادي للدول الإفريقية بوضعه الراهن من أهم المحددات

الداخلية المؤثرة في حجم وهيكل صادرات الدول الإفريقية . ويعتبر ظهور

الاستعمار من أهم أسباب تخلف الهيكل الاقتصادي للدول الإفريقية نظرا لما أدى

إليه من استغلال لموارد هذه البلاد وذلك لتوفير المواد الخام والمواد الأولية

اللازمة للنموذج بالصناعة في البلاد المتقدمة المستعمرة . كذلك اتخذ الاستعمار

من هذه البلاد التي تحت سيطرته أسواقا رائجة لمنتجاته الصناعية ولذلك لم يشجع

النمو الصناعي بهذه الدول وأدى ذلك إلى تخلف الهيكل الاقتصادي للدول

الإفريقية حيث انسم بسيطرة الانتاج الأولى .

يضاف إلى ذلك أن مبدأ حرية التجارة الذي نادى به الاقتصاديون الكلاسيكيون أدى إلى جعل اقتصاديات هذه البلاد تابعة أو ملحقة بالاقتصاد الأوربي . وبذلك ومع مرور الزمن أصبحت الدول الأفريقية جزءا مكملا لاقتصاديات البلدان الصناعية المتطورة .

كذلك لا يمكن إنكار أن مجموعة العادات والتقاليد والقيم الموروثة في عالية هذه الدول أدت إلى محاربة كل ما هو جديد وساهمت في حالة التخلف التي تعاني منها معظم الدول الأفريقية في الوقت الحاضر .

ولقد أدت العوامل السابقة وغيرها من العوامل إلى اختلال التوازن في البنيان الإنتاجي للدول الأفريقية ، فأصبح الإنتاج الأولي يشكل عصب النشاط الاقتصادي في هذه البلدان .

كما يلاحظ أن تخصص الدول الأفريقية في الإنتاج الأولي خاصة الزراعة إلى وجود تخصص مماثل للقوة العاملة في هذا القطاع مما أدى إلى تأخر الفن الإنتاجي وظهور البطالة المقنعة في القطاع الزراعي (١) ، وتوضح الأرقام التالية هذه الحقيقة (عام ١٩٧٨) .

ولقد ترتب على هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي والبنيان الإنتاجي أن انحصرت صادرات الدول الأفريقية بصفة أساسية في المنتجات الأولية .

كما أن اقتصاديات الدول الأفريقية تمثل مظهرا من مظاهر الأزدواجية

(1) Jagdish Bhawati The economics of under developed Counties, 1966 pp. 43-53.

نسبة العمالة في الزراعة %	جملة السكان مليون	البلد
٨١	٣١	أنغولا
٨٢	٣,٧	الصومال
٨٦	٤,٣	تشاد
٧٦	٢٦,٨	زائير
٥١	٣٩,٩	مصر
٥٤	٢١	غانا
٦٨	٥,٣	زامبيا
٥٦	٨,٦	نيجيريا

الاقتصادية الهيكلية . بمعنى أن هناك قطاع منتج للتصدير يتمتع بإنتاجية عالية وقطاع آخر يمثل باقي الاقتصاد القومي وينتج للسوق المحلي وذات إنتاجية منخفضة .

ولذلك تعتبر الدول الأفريقية مراكز أمامية لاقتصاديات الدول المتقدمة التي تستثمر أموالها فيها ، فنلاحظ على سبيل المثال سيطرة رأس المال الأجنبي على نحاس زامبيا وكاتنجا وذهب اتحاد جنوب أفريقيا ومعادن روديسيا وكينيا وتتراوح هذه السيطرة بين ٧٥ — ٩٥ ٪ (١) .

وبالرغم من أن الاستثمار الاجنبي في الدول الافريقية أدى الى زيادة كبيرة
الصادرات بشكل سريع إلا أن هذا التوسع في الصادرات لم يؤدي إلى أن يزاو
المضاعف أثره على إقتصاديات هذه الدول مما يدفع الإقتصاد القومي في طريقه
للنمو . وبمعنى آخر ، أن قطاع التصدير في نموه هذا لم يجر معه الإقتصاد القومي
في الطريق إلى النمو الإقتصادي السريع في الدول الافريقية .

ويرجع ذلك أولاً إلى انخفاض نصيب الإستهلاك المحلي من إنتاج ذلك القطاع
بدرجة كبيرة إن لم يكن معدوماً . وغالباً ما يكون التشغيل في ذلك القطاع
للخبرات الأجنبية خاصة بالنسبة للأعمال الهامة والمنتجة . وفي هذا الصدد لا يلعب
المضاعف دوره لأنه يتوقف على مقدار الانخفاضات المتتالية على الاستهلاك .

كذلك نلاحظ أن الأرباح الناتجة عن التصدير لإبعاد استثمارها في الداخل
إلا بقدر يسير وتوجه إلى الإستغلالات الأولية والجزء الأكبر يحول إلى الخارج
ولا يعاد استثماره في الداخل .

كما أن التقدم التكنولوجي في إنتاج المنتجات الأولية المعدة للتصدير يعود
بالنفع على سكان الدول المتقدمة إما في صورة نقص في أثمن السلع الاستهلاكية
أو في صورة رفع في أرباح المنتجين الصناعيين . بينما تضر الدول الافريقية
كمستهلكة للسلع الصناعية وكمنتجة للسلع الأولية .

نلخص مما سبق أن الاستثمار والتعبئة الاقتصادية هما السببان في تحديد
هذا الإطار لهيكل الإنتاج في البلاد الافريقية ، وكان لهذا الإطار انعكاس مباشر
على هيكل صادرات هذه الدول اذ يتكون في غالبيته من منتجات أولية .

٢ - دول الانتاج في الدول الافريقية :

تعتبر الطبيعة الاقتصادية لدوال الانتاج الاولى في الدول الافريقية أحد المحددات الداخلية لتطور هيكل الصادرات في المدى القصير . ونلاحظ في هذا الصدد أن العوامل الطبيعية تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الانتاج الاولى . ويعتبر الانتاج الزراعي أكثر عرضة للتقلبات — بسبب العوامل الطبيعية — من الانتاج المعدني ويرجع ذلك إلى أن التغير المفاجيء في العوامل الطبيعية من حراره ورطوبة وأمطار وآفات .. الخ لا يمكن مقاومته إلا في حدود معينة ، لذلك كانت الدالات الانتاجية الزراعية غير ثابتة وهذا على عكس الحال في الصناعة . ويعنى هذا عدم المرونة النسبية لدالة عرض الانتاج الزراعي بالنسبة لدالة عرض الانتاج الصناعي .

ويشير هيجينز (١) في هذا الصدد إلى القول بأن :

« هناك ١٠٠ مليون من البشر تعتمد دخولهم على كمية الامطار في فصول الزراعة ... ولهذا فإن سبب التقلبات في الانتاج والدخل والعماله في هذه المناطق إنما يرجع إلى دور الامطار ... وهذه التقلبات الناتجه من الامطار تؤدي إلى تقلبات في الانتاج الزراعي وبالتالي في الاسعار ومن ثم تعتبر أحد العوامل التي تحكم جانب عرض المنتجات الزراعيه » .

(1) B. Higgins, Economic Development, Principale, problems and policies, 1959. P. 346.

كذلك تنقسم دوال الانتاج الزراعية في الدول الافريقية بانخفاض الانتاجية
اذ يتم الانتاج الزراعى فى ظروف من تناقص الغلة بعكس الانتاج الصناعى الذى
يتم فى ظروف من تزايد الغلة . ويؤدى تناقص الغلة فى الدول الافريقية الى ارتفاع
نفقة الانتاج الزراعى وارتفاع الاسعار ويؤدى ذلك الى عدم قدرة الصادرات
الاولية على المنافسة العالمية . ويعتبر ذلك سببا أساسيا فى تأخر نمو
الصادرات .

يمكن القول فى هذه الحالة بأن أحد المعالم الأساسية لدوال إنتاج المواد
الاولية فى الدول الافريقية هو انخفاض الانتاجية وهذه حقيقة من حقائق
التخلف الاقتصادى . ويشكل ذلك أحد عقبات جانب العرض للمنتجات
الاولية ولهذا أثره السئ على الصادرات . ويشير انخفاض الانتاجية الى عدم
كفاية الاساليب الفنية المستخدمة وقلة رأس المال المستخدم وعدم كفاية
طرق تنظيم الانتاج الزراعى وانتشار البطالة المقنعة (١) . وتفتيت الملكية
للزراعة وعدم استخدام المخصبات الكيماوية بالقدر الكافى .

ويتضح لنا عكس ما سبق فى الدول المتقدمة مما أدى الى ارتفاع الانتاجية
خبها وبالتالي وجود فائض للتصدير تنافس به الدول الافريقية وتضعف من
مراكز مساومتها فى السوق العالمى .

كذلك تؤدى موسمية الانتاج الزراعى فى الدول الافريقية الى تعذر الموازنة

بين للعرض والتغيرات المفاجئة في الطلب . وهذا من شأنه أن يصيب الهيكل الإنتاجي في هذه الدول بالجمود الذي لا يتوافر في الهيكل الإنتاجي الصناعي في الدول المتقدمة . ويؤدي هذا بطبيعة الحال إلى جمود هيكل صادرات الدول الإفريقية في المدى القصير .

ولا مخرج للدول الإفريقية من هذا المأزق إلا إذا عملت على تغيير بنيتها الإنتاجي عن طريق تنويع إنتاجها وتحسين نوعه . ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التنمية الاقتصادية السليمة والتي تشمل كافة قطاعات الاقتصاد القومي .

٣ — الضغوط السكانية :

أن الضغوط السكانية في الدول الإفريقية تؤثر هي الأخرى في حجم وهيكل الصادرات . ويعتبر النمو السكاني السريع من أبرز الحقائق التي تتميز بها غالبية الدول الإفريقية . وتؤدي تلك الضغوط السكانية إلى اتجاه جزء كبير من الموارد الاقتصادية نحو إشباع حاجات السكان من السلع والخدمات المختلفة التي تتكفل الدولة بتوفيرها للأفراد كالتعليم والصحة ورأس المال الاجتماعي الثابت . . . الخ .

وفي الواقع أنه كلما أمكن ضغط الاستهلاك المحلي من السلع الممكن تصديرها أو تغيير نمط الاستهلاك بما يؤدي إلى زيادة الفائض المتاح للتصدير من هذه السلع كلما كان ذلك من شأنه التأثير على معدل ونمو الصادرات .

وأنه لمن الصعب تغيير نمط الاستهلاك أو الحد منه ويرجع ذلك إلى التزايد في عدد السكان بمعدل يفوق الزيادة الحقيقية في الناتج السلمي وارتفاع مستوى

العمالة (الحقيقية والمقنعة) وما يترتب عليها من زيادة الدخول النقدية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك ، كما أن تقليد أنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة يؤدي أيضا إلى زيادة الاستهلاك بما في ذلك السلع القابلة للتصدير ،

ويقتضي الأمر تخطيط الاستهلاك النهائي في الدول الإفريقية ولا يكون ذلك إلا بدراسة الميل للاستهلاك . وترتبط تلك الدراسة باتفاق الدخل وأوجه استخداماته ومنها توزيع الاستهلاك على الريف والحضر وكذلك ما يستطيع تكوينه من إيداع وما يقابله من استثمار ونوعيته وما قد يؤدي إليه ذلك من عجز في الميزان التجاري .

والأخذ بالتنمية الاقتصادية لا يعني تغير مستوى الميل الاستهلاك وجعله عند أدنى المستويات . وإنما يعني ضرورة الوصول إلى قدر معين من الادخار الحقيقي في ظل دخل قومي متغير واقتصاد متحرك يتاح معه تكوين استثمار حقيقي يفي باحتياجات التنمية والاستثمار السلمي .

٤ - معدل ونمط الاستثمار :

أن أسلوب وطريقة توزيع أو تخصيص الاستثمارات يعتبر من العوامل المؤثرة في حجم ومعدل صادرات الدول الإفريقية .

والتخطيط الأمثل في هذه الناحية هو الذي يستند أساسا إلى دراسة الكفاية

للاستثمارات من زاوية التجارة الخارجية (١) أى دراسة أثر الاستثمارات على تنمية الصادرات والحد من الواردات خاصة أن هذه الدول تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها . ويفرض ذلك وضع عدة معدلات بديلة لنمو الصادرات في ضوء اختيار عدة أنماط بديلة لتوزيع استثمارات على مختلف صناعات تنمية الصادرات والحد من الواردات . وينبغي على الدول الإفريقية - وهي بصدد توزيع استثماراتها أن تضع في اعتبارها التقلبات في أثمان صادراتها في المدى القصير خاصة الصادرات من المواد الأولية وأن تأخذ في الاعتبار الاتجاه طويل الأمد لانخفاض هذه الأثمان . ولكن نلاحظ أن غالبية الدول الإفريقية لا تضع في اعتبارها وهي بصدد توزيع استثمارها ضرورة أن تخطط الصادرات أداة رئيسية لتجديد نمط توزيع هذه الاستثمارات في الوقت الذي تعاني فيه من عجز شديد في ميزان مدفوعاتها . ويعتبر ذلك أحد عقبات تنمية الصادرات في الدول الإفريقية .

ولكننا نلاحظ من ناحية أخرى أن الأخذ بسياسة تنمية الصادرات في أول مراحل النمو دون الاستناد إلى قاعدة للصناعات الثقيلة غالبا ما يترتب عليها زيادة سيطرة ائدول الرأسمالية المتقدمة على اقتصاديات الدول الإفريقية وذلك في ظل الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية .

كما أن العمل على تنمية صادرات الدول الإفريقية في الوقت الحاضر يعنى أيضا استخدام الأساليب والطرق التكنولوجية الحديثة وهو ما قد يتعارض مع

ظروف عوامل الانتاج في هذه البلاد والتي تعتبر في أولى مراحل النمو .
ولعل هذا ما يدفع تلك البلاد إلى الأخذ بسياسة إحلال الوارد في تلك المرحلة
وبالتالي لا تلعب سياسة تنمية الصادرات دورا رئيسيا عندما تكون الدولة بصدد
توزيع استثماراتها .

وتؤكد لنا نظرية روستو في مراحل النمو أن سياسة تنمية الصادرات كقوة
لتوزيع الاستثمارات لا يمكن الأخذ بها في أولى مراحل النمو في الدول منخفضة
الدخل مثل الدول الأفريقية ، وأنه لكي يصل الاقتصاد القومي إلى آفاق
النمو الاقتصادي Take-off لابد وأن يصل معدل الاستثمار القومي إلى
حد معين ، وذلك حتى يمكن إقامة شبكة واسعة من رأس المال الاجتماعي
الثابت مثل الخزانات والطرق والسدود . . . الخ . وهي مشروعات ذات
إنتاج غير مباشر أي تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية في المشروعات
ذات الإنتاج المباشر .

و كثير من الدول الإفريقية تقوم باستيراد مشروعات صناعية عديدة بهدف
الانتاج الأمثل ولكنها لا تعمل إلا بطاقة إنتاجية ضعيفة إن لم يكن بعضها
عديم الإنتاج . ويرجع ذلك إلى عدم قيام هذه المشروعات على أساس
حراسة مستفيضة من احتياجاتها من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المواد
الخام وقطع الغيار اللازمة أو مدى تمتش إنتاجها مع احتياجات السوق المحلية
والأسواق الأجنبية .

٥ - السياسة التجارية :

أن تطور حجم وهيكل صادرات الدول الإفريقية يقتضي تطوير حجم

وهيكل الإنتاج . والدول الأفريقية مطالبة بتنويع إنتاجها وتحسين نوعيته لمنافسة الإنتاج العالمي ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التنمية الاقتصادية السليمة .

والتطبيق المنطقي للنظرية التقليدية في التجارة الخارجية يقتضى بأن تخصص الدول الأفريقية في إنتاج وتصدير المواد الأولية وتعتمد على الدول الصناعية المتقدمة في الحصول على حاجاتها من السلع المصنعة واعتبرت النظرية أن حرية التجارة لا تؤدي إلى التوزيع الأمثل للتجارة فحسب بل أنها طريقاً ضرورياً للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة . وعلى هذا الأساس اعتبرت النظرية أنه لا تعارض بين حرية التجارة الدولية ومستلزمات التنمية الاقتصادية بل على العكس اعتبرتهما متكاملين يقوى كل منهما الآخر . واستدل مؤيدوا النظرية على تجارب بعض الدول المتقدمة التي اعتمدت في المراحل الأولى لنموها الاقتصادي على تصدير بعض السلع الأولية مثل اليابان وكندا وأستراليا .

ولكن تجربة الدول الأفريقية في العصر الحديث تختلف اختلافاً واضحاً عن تجربة الدول السابق ذكرها وبالتالي لوجدنا تجربتها تنافي النتائج المتوقعة على أساس النظرية التقليدية للتجارة الخارجية . ففي كثير من الدول الأفريقية لم يصاحب الزيادة في حجم تجارتها الدولية زيادة مماثلة في مستويات معيشة سكانها واقتدزادت بمرور الزمن الهوة بين مستويات معيشة البلاد الأفريقية والبلاد الصناعية المتقدمة . وأدى ذلك إلى إثارة الشك حول مدى توافق أهداف التنمية وحرية التجارة الدولية بالنسبة للبلدان الأفريقية ويرجع ذلك إلى اعتماد قطاع التجارة الخارجية في كثير من هذه الدول على رأس المال والإدارة الأجنبية .

مما أدى إلى الاهتمام أساساً بالتنمية قطاع التصدير دون الاهتمام ببقية القطاعات .
ولقد أدى ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك والاستيراد وكذلك تدهور
شروط التجارة الخارجية بالنسبة للدول الأفريقية إلى عدم مساهمة التجارة الدولية
في التنمية الاقتصادية بالمعدل المطلوب للملاحقة الدول المتقدمة .

كذلك يعتبر العجز المزمن في موازين التجارة الخارجية لمعظم هذه الدول من
الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية
بالمعدل المطلوب في هذه الدول .

لذلك ساد الاعتقاد بأن هناك تعارضاً بين التجارة الخارجية وضرورات النمو
الاقتصادي السريع في هذه الدول .

لذلك استلزم الأمر ضرورة تغيير طبيعة العلاقات التجارية بين دول القارة
الأفريقية والدول المتقدمة وذلك عن طريق إقامة صناعات محلية في هذه الدول
لإنتاج سلع بديلة للسلع المصنعة المستوردة وحماية هذه الصناعات الناشئة . وتعتبر
هذه الخطوة أولى مراحل النمو يلي ذلك صناعات تنمية المصادر .

ويمكننا أن ننظر للسياسة التجارية الملائمة لظروف الدول الأفريقية في
الوقت الحاضر من خلال مشكلة التكوين الرأسمالي السريع في هذه الدول ،

ولذلك فإنه يمكن للدول الأفريقية عن طريق السياسة التجارية ، أن تجابه
مشكلة تكوين رأس المال وتدعيم التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تعزيز
مواردها من النقد الأجنبي ووضعها في خدمة الإنتاج — ويؤدي ذلك إلى
حدوث تغيير في البنيان الاتجاعي مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتنفيذ

هيكلها في المدى الطويل . ولذلك وحسب يمكن تحقيق هذه الاهداف فإن السياسة التجارية يجب أن تقوم في هذه الدول على أساس حظر أو تقييد السلع الكمالية وشبه الكمالية والسلع التي لها مثيل في الداخل وذلك لصالح السلع الإنتاجية والسلع الضرورية . وهذا ما اتبعته بالفعل الكثير من هذه الدول حيث انتشرت الانواع المختلفة من الرقابة (١) .

ويمكن أن تؤدي هذه السياسة إلى زيادة الاستثمار ولكن قد لا تحقق هدف الاستثمار إذا كان الاتفاق الاستهلاكي ينتقل من الواردات إلى المنتجات المحلية . ولذلك فإن هدف زيادة الاستثمارات يقتضي تخفيض في الاستهلاك وليس مجرد تغيير في تركيبه أي أنه يمكن القول أن فاعلية الحماية الجمركية كوسيلة لزيادة الاستثمار تستلزم سياسة محلية تكميلية لزيادة المدخرات ، كما يمكن أن تسهم السياسة التجارية في تحسين معدلات التبادل التجاري عن طريق تطبيق نظم التعريفات والحصص والاتجار الجكومي وغير ذلك من صور الرقابة على سير المعاملات الاقتصادية الخارجية (٢) .

ولكن يجب القول أن أثر السياسة التجارية التي يمكن أن تتبعها الدول الأفريقية من أجل زيادة إيراداتها التصديرية وتحسين معدلات تجارتها يعتمد بدرجة كبيرة على ما تفتحه الدول المتقدمة من سياسات إنتاجية وتجارية مقابلة ،

(1) Mier & Baldwin, op cit., p. 398

(٢) عبد الحميد القاضي تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ص ٣٨٥

ومدى استجابتها لمقتضيات التعاون الدولي في مواجهة مشاكل التجارة والتنمية في تلك البلدان .

ثانيا : المحددات الخارجية :

ترجع هذه المحددات إلى :

— تطور طلب البلاد المتقدمة وأثره على صادرات الدول الإفريقية .

— اتجاهات شروط التبادل الدولي لهذه الدول وأثرها .

١ — تطور طلب البلاد المتقدمة وأثره :

أن دراسة الاتجاهات الحديثة لصادرات الدول الإفريقية تؤكد أن هناك اتجاهًا طويل الأجل يتمثل في تباطؤ الزيادة في طلب الدول المتقدمة على صادرات الدول الإفريقية^(١) مما أدى إلى اتجاه معدلات التوسع في صادراتها من المنتجات الأولية — التي تشكل الشطر الأعظم من الصادرات — إلى الانخفاض .

وجدير بالذكر الإشارة إلى أن ذلك النمط من التجارة الدولية السائد في الوقت الحاضر لم يكن هو الذي كان سائدا خلال القرن التاسع عشر (١٨١٥ — ١٩١٤) .

فلقد أدى قيام الثورة الصناعية في بريطانيا وغيرها من الدول إلى زيادة

(١) أنماط من التجارة والتنمية الاقتصادية — راجنار نيبير كسه ترجمة د. جلال أمين .

كبيرة في الطلب الأجنبي — حيث أن البدائل الصناعية لم تكن قد عرفت بعد — على المواد الأولية من البلاد النامية . ولقد كان لذلك أثره على زيادة صادرات الدول الأفريقية من المنتجات الأولية وساعد ذلك في انتشار النمو الاقتصادي في كثير من هذه الدول . ولقد صاحب ذلك ما يسمى بالاقتصاد المزدوج في معظم الدول الأفريقية حيث كان قطاع الصادرات متقدما بدرجة كبيرة إلى جانب قطاع وطني متخلف .

وتختلف التجربة التي تسود في القرن العشرين بالنسبة للتجارة الدولية عن تلك التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر حيث حدث تراخي واضح في معدل نمو التجارة العالمية إلى جانب تراخي الزيادة في حجم صادرات الدول الأفريقية .

كما يتضح منذ منتصف القرن العشرين على الأخص — كما يتضح من تقارير صندوق النقد الدولي (١) — ميل صادرات الدول الأفريقية إلى التراخي بالمقارنة بصادرات البلاد المتقدمة .

ويمكن تفسير هذا التراخي في صادرات الدول الأفريقية بعدة اعتبارات أهمها سياسة الإنتاج التي تنتهجها الدول المتقدمة وما ترتب عليها من تغير في بنيان طلبها على المنتجات الأولية من الدول الأفريقية ، وكذلك العراقيل التي تضعها البلاد المتقدمة أمام وارداتها من الدول الأفريقية من السلع المصنعة ونصف المصنعة . وكذلك التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة

(1) I. M. F. International Financial Statistics.

وأثرها على صادرات هذه الدول . وتعرض فيما يلي لتحليل كل من هذه
الاعتبارات :

(١) سياسة الإنتاج في الدول المتقدمة وأثرها :

أن إنتاج المنتجات الأولية يتجه إلى التزايد في البلاد المتقدمة ولقد أدت
السياسات التي تتبعها الدول المتقدمة وما ترتب عليها من منح إعانات للمنتجين
إلى زراعه الأراضي الحدية مرتفعة التكاليف ، ولقد أدى ذلك إلى زيادة
الإنتاج .

فضلا عن ذلك يتميز القطاع الزراعي في تلك الدول المتقدمة باستخدام نظم
المبكرة الزراعية على نطاق واسع نظرا لضخامة وكبر معظم المساحات الزراعية
وعدم تثبيت الملكية الزراعية في هذه الدول .

كذلك تطبق الأساليب العلمية الحديثة في هذا المجال سواء من ناحية
استخدام المخصبات أو المبيدات للقضاء على الآفات أو استنباط أنواع جديدة
من البذور يتلائم مع المناخ والتربة وتتفوق عن غيرها فيما تحققه من زيادة
في المحصول ، يضاف إلى ذلك ، أن استخدام نظام الإنتاج كثيف رأس
المال نظرا لتوافر رؤوس الأموال في هذه الدول يؤدي إلى زيادة الإنتاج
في القطاع الزراعي . كذلك يعتبر القطاع الزراعي أساس النمو في القطاع
الصناعي .

لذلك يؤدي نمو وتقدم القطاع الصناعي إلى نمو مواز في القطاع الزراعي
مصحوبا بزيادة الإنتاج والانتاجية — كذلك لا يمكن إنكار الدور الهام الذي

حدايه القطاع الزراعى فى هذه الدول فى المساهمة فى إشباع الحاجات المتزايدة
للمتعددة السكان ولا سيما بعد تجارب الحروب وما تلاها من معاناة هذه
الدول المتقدمة فى سبيل الحصول على احتياجاتها حيث أنها كانت تستورد فى هذه
الآونة ما تحتاج إليه من السلع الغذائية والمواد الأولية الزراعية من الدول
الإفريقية وغيرها من الدول المتخلفة الأخرى .

ولذلك نجد أن الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى والثانية تميزت بالإسراع
بالتنمية الزراعية فى هذه الدول وزيادة الطاقة التصديرية ، وساعد على ذلك
زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية وكذلك جودة المحصول .

ولقد أدى التشجيع المستمر للإنتاج الزراعى فى هذه الدول إلى زيادة
كبيرة وتحقيق فوائض فى إنتاج بعض السلع الزراعية تضغط باستمرار على
الأسعار العالمية لهذه السلع . علاوة على ذلك ، كان لانخفاض معدل النمو السكانى
فى الدول المتقدمة أكبر الأثر فى تحقيق فائض متاح للتصدير من الإنتاج الزراعى
حيث أن زيادة عدد السكان من شأنه التهام هذا الفائض باستمرار والظاهرة
التي تسترعى الانتباه هو حدوث فوائض فى إنتاج المحاصيل واللحوم والطيور
بالنسبة لعدد من الدول المتقدمة مما يؤدى إلى إثارة مشكلة تسويق هذا الفائض
فى إطار المجموعه . فعلى سبيل المثال ، نجد أنه فى خلال عام ١٩٨٠ ثارت مشكلة
كبيرة بين كل من إنجلترا وفرنسا بسبب رغبته إنجلترا فى أغراق أسواق الدول
التابعة للبرلمان الأوروبى الموحد بلحوم الضأن وبأسعار قنفاسيه تقل عن تلك التى
يرتضيها المنتجين الفرنسيين لهذا النوع من اللحوم .

ولذلك فقد تضرر المزارعين الفرنسيين من هذا الوضع وحدث نزاع
طويل بين الحكومتين فى اجتماعات السوق الأوربيه المشتركة مما نتج عنه

انتصار فرنسا في هذا المجال وتخفيض حجم صادرات انجلترا من الضأن إلى دول السوق مراعاة لمصلحة الزارع الفرنسي وتدعيمها لمركزه الاقتصادي .
ولقد أثر هذا التقدم الهائل في مجال الزراعة والثروة الحيوانية في الدول المتقدمة
أسوأ الأثر على صادرات الدول الإفريقية في هذا المجال .

كذلك يتضح لنا من احصائيات منظمة الزراعة والاغذية التابعة للأمم المتحدة (١) مدى أهمية القطاع المنتج للمواد الغذائية في أمريكا الشمالية باعتباره أكبر منظمة في العالم وتمثل سوقاً رئيسياً لصادرات الدول الإفريقية .

كذلك يتضح من احصائيات الأمم المتحدة مدى أهمية صادرات الدول المتقدمة من المنتجات الأولية (٢) . ويوضح هذا مدى منافسة المنتجات الأولية بالبلاد المتقدمة لصادرات الدول الإفريقية هذه المنتجات .

ويشير أحد الاقتصاديين (٣) إلى أن معدل الزيادة في استهلاك المواد الخام في الولايات المتحدة الأمريكية — باعتبارها أحد الأسواق الرئيسية لصادرات الدول الإفريقية — يعتبر أقل كثيراً من معدل الزيادة في الإنتاج القومي الإجمالي والدخل الحقيقي ولذلك نجد أن استهلاك الفرد من المواد الأولية ارتفع

(1) N. U. W. E. S. The developing countries in world trade, P. 10.

(2) U. N. Handbook of international, trade, and development statistics, 1970, P. 26

(3) H. S. Ellis, Economic development, P. 313.

بنسبة أقل بكثير من نسبة ارتفاع الدخل الحقيقي ولقد أدى وجود مثل هذه الظاهرة في الدول المتقدمة إلى تراخي طلبها على صادرات الدول الأفريقية . كذلك يشير كندلبرجر في كتابه^(١) إلى تلك الظاهرة والمعرفة بقانون الإنجل "Engl Is Law" ، والتي يمكن على أساسها تفسير التغير في بنيان الطلب بالبلاد المتقدمة .

ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستويات الدخل في البلاد المتقدمة وعدم وجود مشا كل سكانية .

كما أن اتجاه الدول المتقدمة إلى الصناعات الثقيلة — وهى تلك الصناعات التى ينخفض فيها نسبة المستخدم من المنتجات الأولية — وظهور البدائل الصناعية أدى إلى حدوث تحول فى الطلب على المنتجات الأولية وهذا ما حدث وأن كان بدرجة جزئية بالنسبة للقطن كما حدث بالنسبة لمنتجات شيلي الطبيعية . لذلك فقد أثر هذا الاتجاه على صادرات الدول الأفريقية من المنتجات الأولية إلى أسواق هذه الدول المتقدمة . ويخشى فى المستقبل أن يودى التقدم الفنى إلى ظهور بدائل صناعية لسلع أولية أخرى كثيرة .

ويتضح من دراسة قام بها د قسم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابع للأمم المتحدة^(٢) أنه أكثر من نصف صادرات الدول الأفريقية (باستثناء

(1) Kindlebergor (C. P.),, Internatinal Economics, Fourth Edition, 1968. p. 77,

(2) U. N. Depa rtment of Economic and Social affairs, trade and deve lōpm ent Vol 1964, p. 11.

البترو (تجابه بمنافسة محلية في أسواق الدول المتقدمة وأن حوالي ١/٨ من هذه الصادرات تجابه بمنافسة البدائل الصناعية . وتفسر كل العوامل السابقة وغيرها حدوث التراجع في الزيادة في الطلب العالمي على منتجات الدول الأفريقية .

ولقد أدى ذلك إلى حدوث تقلبات سنوية في أسعار أهم السلع الأولية في الدول الأفريقية وصاحب ذلك حدوث خسارة كبيرة في النقد الأجنبي ناجمة عن انخفاض أسعار السلع المصدرة في هذه الدول كما يتضح ذلك من جدول (٥) وجدول (٦) .

(ب) العقبات التي تجابه صادرات الدول الأفريقية من السلع المصنعة

ونصف المصنعة :

من أهم العقبات الرئيسية التي تجابه صادرات الدول الأفريقية من السلع المصنعة ونصف المصنعة تلك القيود المتعلقة بجانب الطلب التي تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من هذه السلع .

جدول (٥)

متوسط التقلبات السنوية في أسعار أهم السلع الأولية في أفريقيا

أهم السلع الأولية	١٩٧٠ ١٩٨٠	١٩٧٠ ١٩٧٤	١٩٧٤ ١٩٨١	١٩٨٠ ١٩٨١	١٩٨١ ١٩٨٢
سكر	٦٨١	٨٠٩	٤٣—	٤١—	٥٠—
لحم بقرى	١١٣	٢١	٥٦	١١—	٣—
بن	٢٥٥	٤٢	٧٥	٣٠—	٨
كاكاو	٢٨٦	١٣١	٣٣	٢٠—	١٦—
شاي	١٠٤	٢٧	٤٦	٩—	٤—
فول سوداني	١١٧	١٦٤	٥	٢٨	٣٦—
زيت الفول السوداني	١٣٨	١٩٣	١—	٢١	٤٤—
نوى النخيل	١٠٦	١٨٢	٣٣—	٨—	١٦—
زيت نوى النخيل	٩٨	١٨٥	٤٤—	١٩—	٢٢—
قطر	٢٠٢	١١٦	٢٧	٩—	٢٦—
سيزال	٤٠٣	٥٩٦	٣٩—	١٦—	٨—
مطاط خام	٢٥٣	٨٥	٤٥	٢٤—	٢٢—
أخشاب	٣٤٣	١٣٧	٧٠	٩—	٤—
تبغ	٨٧	٣٠	٦٤	١٤	٩
فوسفات	٣٤٣	٣٤٧	٥	٦	٩—
خام المنجنيز	٢١١	١٢٠	٤٨	٥	٤
خام الحديد	١٤٩	٤٤	٥١	١١	٥
الومنيوم	٢٠٧	٢٥	١١٥	١٣—	١٤—
نحاس	٥٤	٤٥	١٥—	٢٠—	١٦—
زنك	١٥٧	٣١٩	٣١—	١٣	١٣—
قصدير	٣٥٨	١٢٣	٧٥	١٥—	١١
زيت النخيل	١٢٥	١٥٩	١٥—	٢—	٢٢—

جدول رقم (٦)

الخسارة في النقد الاجنبي للدول الافريقية الناجمة
عن انخفاض أسعار السلع (١٩٨٠)

بالمليون دولار أمريكي

الخسارة (-) المكسب (+) والاجمى عن تغير الاسعار فى الفترة ٨٠ - ١٩٨٢	السلع المصدرة	الخسارة (-) والمكسب (+) الناجمين عن تغير الاسعار فى الفترة ٨٠ - ١٩٨٢	السلع المصدرة
٢٩٨٤	إجمالى السلع المذكورة		سلع زراعية :
٣١٤٦	إجمالى السلع الزراعية	٦٩٤ -	بن
	خامات تعدينية ومعادن :	٨٥٦ -	حبوب الكاكو ومنتجاته
	نحاس خام ونحاس نقى	٣٩٠ -	قطن
٦٦٩ -	صخور فوسفات	١١٤ -	أخشاب
٣٦ -	حديد خام	٥٣٧ -	سكر
٣١ -	بوكسيت	١٥١ -	حبوب زيتية وأعلاف
٥٧ -	ألومنيوم وأكسيد ألومنيوم	٨٣,١ -	حيوانات حية ولحوم
١٠٠ -	قصدير وقصدير خام	٩٠,٤ +	قنبغ خام
١٩ -	منجنيز خام	٣٩ -	موالح
٠,١ +	إجمالى السلع المذكورة	٣٥ -	شاي
٩١٢ -	إجمالى الخامات	٧٢ -	مطاط طبيعى
٩١٩ -	إجمالى السلع الاولى	١٧ -	أناناس طازج ومعلب
٤٠٦٥		١٦ -	ميزال

وأهم هذه القيود التعريفات الجمركية المرتفعة والقيود السكينة . وتفرض الدول المتقدمة تعريفات جمركية مرتفعة على صادرات الدول الإفريقية من السلع الاستهلاكية التي تتنافس مع الإنتاج المحلي (١) بها . وذلك مثل التعريفات الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول الإفريقية من المنسوجات القطنية .

ونلاحظ أن التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة على المنتجات المصنعة المستوردة من الدول الإفريقية تتجه إلى الارتفاع بدرجة أكبر من التعريفات الجمركية على المواد الأولية المستخدمة في إنتاجها (٢) . ولذلك لا تفرض الدول المتقدمة تعريفات جمركية على وارداتها من المواد الأولية للتي لا تنتجها ، وتفرض تعريفه تأخذ في الارتفاع المستمر مع تزايد درجة تصنيع المواد الخام المستوردة وذلك حتى يمكن حماية الصناعات المحلية التي تنتج هذه السلع في الدول المتقدمة .

ونلاحظ على سبيل المثال — أن الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة لا تفرض تعريفه تستحق الذكر على وارداتها من القطن الخام وتفرض تعريفه جمركيه على الغزله مقدارها ٨ ٪ تقريبا وتبلغ التعريفات الجمركية على المنسوجات القطنية حوالي ١٧ ٪ — ويمكن ملاحظة اتجاهات مماثلة بالنسبة للمنتجات الأخرى .

(1) U. N. W. E. S. op. cit 1962 p. p. 65-70

(2) *ibid.*, p. 185.

وإلى جانب التعريفات الجمركية تفرض معظم الدول المتقدمة قيود كمية على وارداتها من السلع المصنعة ونصف المصنعة . ولهذا آثاره السيئة على صادرات الدول الإفريقية من السلع .

(ج) التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة وأثرها :

اتجهت الدول المتقدمة إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية فيما بينها ويعتبر أصدق مثال لهذه التكتلات السوق الأوروبية المشتركة ، والاتحاد الأوربي للتجارة الحرة ومجلس المعونة المتبادلة لدول أوروبا الشرقية (الكيبكوز) .

ولما كانت الأسواق الرئيسية لصادرات الدول الإفريقية إنما تتمثل في الدول الداخلة في هذه التكتلات العالمية فإن هذا يوضح مدى خطورة هذه التكتلات العالمية على صادرات هذه الدول الإفريقية حيث يهدف كل تكتل إلى إتاحة سوق واسعة لمنتجات كل من الدول الأعضاء عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والسكمية بين الدول الأعضاء . كما يهدف التكتل إلى توسيع نطاق الحماية التي تتمتع بها فروع الإنتاج القائمة في البلاد الداخلة في التكتل وذلك بإنشاء تعريفات جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي والتي لا بد وأن تكون مرتفعة على الواردات المشيلة لمنتجات الدول الأعضاء (١) .

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة أعلى مراحل التعاون والاندماج الاقتصادي التي شهدتها أوروبا حتى الآن .

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية — أبحاث وفد الجمهورية العربية

المتحدة في مؤتمر مسائل التنمية الاقتصادية للدول النامية ، يوليو ١٩٦٢

ويمكن القول أنه لما كانت الأسواق الرئيسية لصادرات الدول الأفريقية إنما تمثل في الدول الداخلة في هذه التكتلات العالمية ، فإن هذا يوضح مدى خطورة هذه التكتلات العالمية على صادرات هذه الدول الأفريقية ،

كما أن هذه التكتلات تؤدي إلى أضعاف قوة مساومة الدول الأفريقية في مجال التجارة الدولية . إذ أن هذه التكتلات تمثل في واقع الأمر عنصرا استكباريا في الاقتصاد الدولي مما يزيد من قوة مساومة الدول المتقدمة الداخلة في هذه التكتلات .

كما أن ارتباط بعض الدول الأفريقية بهذه التكتلات (١) يؤدي إلى عرقلة حركة التصنيع في هذه الدول . ويرجع ذلك إلى تمييز التجارة فيما بينها وبين دول السوق مما يؤدي إلى عدم قدرة الصناعات الوليدة في هذه الدول على منافسة الصناعات القوية في الدول النامية .

وفيما يتعلق بصادرات الدول الأفريقية التي تجابه بأخطار اجراءات السوق الأوروبية المشتركة :

الحبوب — البطاطس — البصل — الأرز — الشعير — الفول السوداني —
— المواخ — القطن الخام — الجلود وغزل القطن (٢) :

(١) من أمثلة هذه الدول : مدغشقر ، مالي ، الصومال . . . الخ .

(٢) الإدارة العامة لتمثيل التجاري — وزارة الاقتصاد — تقرير عن

ثلاث تكتلات اقتصادية الأوربية على اقتصاديات القارة الأفريقية ومحاولة

لإنشاء تكتل اقتصادي أفريقي — وثيقة رقم ٢٣٤٠ — معهد التخطيط . (٣)

٢ — اتجاهات شروط التبادل الدولى وأثرها على الدول الافريقية :

توضح دراسات الأمم المتحدة أن معدلات التبادل قد تدهورت بالنسبة للواد الأولية منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر (١) .

كذلك أشار سنجر فى كتابه (٢) أن هناك اتجاهات واضحة لتطور معدل التبادل الدولى فى صالح الدول المتقدمة وفى غير صالح الدول المنتجة للسلع الأولية ويعنى ذلك اتجاهه فى غير صالح الدول الافريقية حيث يمثل الإنتاج الأولى فيها عصب النشاط الاقتصادى .

ولقد أثارت فكرة تدهور معدل التبادل الدولى خلافا نظريا بين الاقتصاديين ، فهناك فريق من الاقتصاديين (٣) يؤكد اتجاه معدل التبادل الدولى منذ فترة طويلة فى غير صالح الدول التى تعتمد اقتصادياتها على الإنتاج الأولى ويعتبرون ذلك أحد العقبات الأساسية فى عملية التنمية . ويرجع هؤلاء هذا التدهور فى معدل التبادل إلى عوامل كامنة فى جانب العرض والطلب . ويعتبر التقدم التكنولوجى فى نظرم أحد العوامل الهامة التى تكمن وراء هذا التدهور حيث تودى إلى استفادة الدول المتقدمة كمستهلكة للواد الأولية وكمنتجة للسلع

(1) U. N. Relative prices of primary goods and manufactures in international trade 1963. P. 15.

(2) H. W. Singer, Studies in Economic Development 1966, P. p. 170-181.

(٣) يمثل هذا الفريق سنجر ، برتش ، ميد .

الصناعية بينما تخسر الدول الأفريقية كمنتجة للمواد الأولية وكمستهلكة للسلع الصناعية .

وهناك فريق آخر من الاقتصاديين (١) يعارضون فكرة تدهور معدل التبادل الدولي للدول الأفريقية وغيرها من الدول المختلفة وذلك في المدى الطويل ويرجعون ذلك إلى عدم صحة البيانات المعتمد عليها إذ أنها كانت كما أشارو — متعلقة ببريطانيا والوضع في بريطانيا لا يعطى صورة صحيحة للدول المتقدمة الأخرى . كذلك يشير هذا الفريق إلى المشاكل الإحصائية وما يترتب عليها من صعوبات حساب الأرقام القياسية .

وهناك من كان يتنبأ بتحسنه في المستقبل (٢) وذلك نتيجة الإمكانيات المحدودة للتوسع في الانتاج الأولى والنمو المستمر في الصناعة إلا أن الدراسات التطبيقية للأمم المتحدة في الوقت الحاضر أثبتت العكس تماماً .

ولذلك يمكن القول بما لا يدع مجالاً للشك أن الانحياز الحالى لمعدل التبادل ينبأ بأنه متدهور فعلاً ويتجه في غير صالح الدول الأفريقية وهذا ما أثبتته الدراسات التطبيقية للأمم المتحدة ، حيث تؤكد هذه الدراسات صحة هذه الحقيقة .

ويرجع ذلك إلى أن هناك من العوامل والقوى ما يضافر مع بعضها البعض خاصة منذ الحرب الكورية وكان من شأنه ذلك أن عانت الدول الأفريقية من تدهور معدلات التبادل لتجاريتها الخارجية .

(١) يمثل هذا الفريق كوان كلارك ، هايرلر ، أرشولويس .

(2) Mier & Baldwin, op. cit., P. 339

ويعتبر ذلك أحد العقبات الرئيسية التي تواجه الدول الأفريقية وهي بصدد تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاقتصادية والاجتماعية السليمة ، ويوضح لنا جدول (٧) اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول الأفريقية المصدرة للمنتجات الزراعية والمصدرة للمنتجات المعدنية . ولو اتجه معدل التبادل الدولي لهذه الدول في صالحها لكان معنى ذلك أنها تستطيع أن تستميض عن أثر تباطؤ الزيادة في حجم صادرات على المقدرة على الاستيراد ، ولكن الذي حدث هو تدهور معدلات التبادل الدولي بالنسبة لها في المدى الطويل (١) .

(١) محمد زكي شافعي : مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمنتجات الأولية ١٩٦٤ — مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٦٤ .

جدول رقم (٧)

معدلات التبادل الدولي للدول الأفريقية (١٩٧٠ = ١٠٠)

السنة	الدول المصدرة للسلع الزراعية			الدول المصدرة للمنتجات المعدنية			الدول المصدرة للسلع		
	الرقم القياسي لسلع التصدير	الرقم القياسي للواردات	التبادل	الرقم القياسي لسلع التصدير	الرقم القياسي للواردات	التبادل	الرقم القياسي لسلع التصدير	الرقم القياسي للواردات	التبادل
١٩٧١	٩٥	١٠٥	٩٤	٨٥	٩٨	٨١	٨٧	١١١	١٢٣
١٩٧٢	١٠٩	١٠١	٩٠	٩٩	١٠٦	٧٥	٩٩	١١٦	١١٨
١٩٧٣	١١٧	١٠٤	٩٠	١٠٦	١٠٢	٧٨	١٠٢	١٣٠	١٣٣
١٩٧٤	٩٩	١٠٧	٩٥	١٠٥	١٠٥	٨٣	٨٨	١٧٠	٢٦٠
١٩٧٥	٩٤	١١١	٩٣	٨٩	١١٩	٧١	٧٠	٢٤٠	٢٥٤
١٩٧٦	١٠٣	١٠٩	٩٨	٨٨	١٠٩	٧٠	٨٩	٢٦٤	٢٦٤
١٩٧٧	٩٣	١٢١	١٢٣	٨٦	١١٧	٦٧	٨٩	٢٩٩	٢٧٥
١٩٧٨	٨٧	١٣٥	١١٨	٩٣	١٠٩	٦٢	٨٢	٣٢٣	٢٤٤
١٩٧٩	٩٣	١١٦	١٠٠	١٠٣	١٠٦	٥٩	٩١	٢٤٩	٢٩٥
١٩٨٠	٨٩	١١٠	٨٧	١٠٨	١٠١	٥١	٨٢	٣٠٢	٤١٤
١٩٨١	٩٢	٩٨	٧٨	٩٣	٩٦	٤٨	٦٤	٣٨٦	٤٣٩

Source : Dérivé de CUNCED " Développement en Termes Commerciaux africains " 1983.

خاتمة

نخلص بما تقدم أن هيكل صادرات الدول الأفريقية يتسم بسيطرة الإنتاج الأولى، ولا تلعب الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة إلا دوراً محدوداً للغاية، كما أن المكون الأولى بالنسبة لهذه السلع الأخيرة يعتبر كبير للغاية ويرجع ذلك إلى كونه من أصل زراعي أو استخراجي.

كما أن الناتج المحلي المتواضع والمستهلك محلياً أصبح يستلزم حجماً كبيراً من الواردات (المعدات الإنتاجية — قطع الغيار — خامات ... (1) وحتى يمكن تمويل هذه الواردات أي تغطيتها فإن الدول الأفريقية لا تعتمد إلا على منتجاتها الأولية في التصدير. أما عن حركات رؤوس الأموال فإنها كانت لا تستخدم إلا في شراء المعدات كما كان هو الحال بالنسبة للنظام الاقتصادي الذي ساد في نهاية القرن التاسع عشر والذي أدى إلى السماح لهذه الدول بتحقيق معدلات نمو مرتفعة في إنتاجها. ولكن الحالة أخذت بعد ذلك خاصة بعد تجربة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية — في التدهور من سنة لأخرى. وهذا هو السبب الذي من أجله أصبحت تستخدم رؤوس الأموال المستوردة في تعويض تمويل العجز في ميزان المدفوعات الجارية والذي يعاني من عجز مضطرد الزيادة.

ومن أهم أسباب تخلف هيكل صادرات الدول الأفريقية في الوقت الحاضر هو عدم القدرة على تنويعه ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى طبيعة الهيكل الاقتصادي

(1) Guy - Willy Schmeltz., L'économie mondiale Contemporaine L'économie du tiers monde, pp' 37-39.

والبنیان الإنتاجی للدول الأفريقية إلى جانب العوامل الأخرى التي تتبع من داخل الدول الأفريقية والعوامل الخارجية والتي سبقت الإشارة إليها .

ولا يخرج الدول الأفريقية في هذا الصدد إلا عن طريق التصنيع . فأهمية التصنيع أصبحت حقيقة لا تقبل المناقشة ولا تقل أهمية في الدول الأفريقية عن مثل ما لها من أهمية في الدول المتقدمة والتي قطعت شوطاً كبيراً في ميدان التصنيع . وما يدفع عملية التصنيع في هذه الدول إلى الأمام هي الحقيقة المعروفة بأن الدول الأكثر تقدماً هي دائماً لدول الأكثر تصنيعاً . ولذلك وفي معركة التنمية فإن معظم الدول الأفريقية وضعت التصنيع في المقام الأول من اهتماماتها ومع ذلك فإن هذه الدول لم تكن مدركة بأن التصنيع لا يمكن أن يلعب بالنسبة لها نفس الدور الذي يمكن أن يلعبه في الدول المتقدمة .

وحقيقة الأمر يلاحظ في الدول المتقدمة أن الصرح الصناعي

Le tissu industriel قد تم بناؤه بصفة كاملة، والمشكلة تكمن في حيويته ونموه .

وعلى النقيض من ذلك ففي الدول الآخذة في النمو تكن المشكلة في خلق هذا

الصرح الذي لا وجود له في معظم الأحوال . لهذا يمكن القول أن الجهاز الإنتاجي

في المجموعة الأولى قوي ومرن بينما أنه ضعيف وغير مرن في المجموعة الثانية .

ويمكن القول في هذا الصدد أنه في حالة إنشاء أي مشروع توجد عناصر جوهرية

يقوم عليها البناء . ولا يمكن أن نبدأ البناء بعناصر ثانوية لأنها إن تجد الدعاء ونقط

الارتكاز التي تعتمد عليها ، ونفس الشيء يمكن أن يقال في حالة إقامة الصرح

الصناعي وحقيقة الأمر أن الدول الأفريقية وغيرها من الدول الآخذة في النمو

قد نسيت هذه الحقيقة وإن كانت قد تأثرت في ذلك إلى حد ما بالأحداث

ومن بين هذه الأحداث ما خلقه الاستعمار في هذه الدول . فالأشطة الصناعية التي قامت في المستعمرات كانت قواعدها في الدول المتقدمة ومع نهاية الاستعمار كان ينبغي دفع المسؤولين إلى إنشاء الصناعات الأساسية . ولأسوء الحظ ، فإن هذا الاتجاه لم يتبلور حيث كان الاتجاه في الدول المتقدمة هو العمل على زيادة الإنتاج في الفترة القصيرة . ولذلك كان الاتجاه في معظم الدول الأفريقية هو العمل على تكملة الخطوة مع الدول المتقدمة والعمل على تحقيق النمو في المدى القصير . ويلاحظ في هذه الحالة ، أن الصناعات الأساسية لا تؤدي إلى تزايد عمليات تنمية إلا في المدى الطويل . وكانت هذه الصناعات مهمة في الوقت الذي كانت توجد فيه صناعات السلع الاستهلاكية والاستخراجية . ولكن لا يمكن أن تكون هناك نتيجة فعالة إلا إذا وجدت الصناعات الأخرى الأساسية والتي لم توجد حتى الآن . ولذلك يمكننا أن نعلن سيادة الاقتصاديات المتقدمة على الاقتصاديات الأخرى .

يعني ذلك أن اقتصاديات الدول الأفريقية تعتبر اقتصاديات تابعة لاقتصاديات الدول الصناعية . وهذا هو السبب الذي من أجله تستلزم مصلحة الدول الأفريقية أن تتكفل بالسير قدماً في طريق التصنيع أيّاً كانت العقبات وتعتبر هذه العقبات ظاهرة عادية للغاية في بداية عملية التصنيع وليكنها تأخذ في الاختفاء تدريجياً طالما أن هذه الدول تعمل على تحقيق تقدم اقتصادي حتى لو كان بمعدل متواضع في البداية . فمحقق هذا التقدم يعني أن الدولة تصبح مؤهلة لكسر الحلقة المفرغة من الفقر وتستطيع أولاً استخلاص أهمية التصنيع من تعريفه (١) ، بأنه عملية بناء الهيكل الاقتصادي عن طريق استخدام نظام الليكنة في إطار مرسوم وطني

(1) F. PERROUX : L, industrialisation et Création collective, Paris 1969.

خلال العمل على تحقيق زيادة تراكمية في مقدرة المجموعة الانسانية وانخفاض
التكلفة في صورة مجهود فردي وذلك لتحقيق الاهداف التي تعتبر نافعة للمجموعة
الافراد . وبمعنى آخر ، فإن عملية التصنيع تقوم على أساس نظام المصانع ونظام
المعامل وأنظمة أخرى مختلفة لكل من الحسابات والنقل والمواصلات والاتصالات .
ويلاحظ أن فاعلية هذه الأنظمة المختلفة تنتج من العلاقات المتداخلة بينها وأتماتيكية
كل منها ووضعها موضع التنفيذ عن طريق إجمالى الأنظمة .

وبداهة يمكن القول أن التصنيع هو ظاهرة مركبة تتداخل فيها الفنون
والاقتصاد والمجتمع (إعادة البناء الاجتماعى) ومرونة الهياكل الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية والعلاقات بين الظواهر هي دائما ذات معنى مزدوج
فكل واحدة تعد سببا لتحقيق الأخرى ونتيجة منطقيها .

لذلك يمكن القول أنه لا يمكن للدول الافريقية أن تعمل على تحقيق نمو
اقتصادى بدون التصنيع الذى يعتبر أساس هذا النمو . وحتى يمكن لأي دولة
أن تسير في طريق التقدم فعليها أن تتجه نحو تحول صناعى أكثر فاعلية . فضلا
عن ذلك ، فإن استمرار تخصص الدول الافريقية وغيرها من الدول النامية في
ميدان الانتاج الأولي فإنها من ناحية سوف تحد من نموها الاقتصادى مع معدل
آخذ في التواضع لنمو صادراتها ومن ناحية أخرى تلعب دوراً آخذ في التناقص
من حيث أهميته في ميدان التجارة العالمية . والذى يتركز الجزء الحيوى فيها على
السلع الصناعية . لذلك يعتبر التصنيع هو الطريق الوحيد الممكن لتحقيق
الاستقلال الاقتصادى للدول الافريقية وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو
الاقتصادى .

(1) BRUCE (D. MURRAY) : Guide pour l'industrialisation
وعلى هذا الأساس ، فإن الاهتمام بالتصنيع ليس فقط من أجل إنشاء الصناعات

الثقيلة التي تعتبر نقطة لا رتكاز لإقامة المرح الصناعي ولكنه رد فعل لمعدل النمو البطيء للغاية في الدول الأفريقية وغيرها من دول العالم الثالث والذي ترتب عليه زيادة إنتاج واستغلال منتجات المواد الأولية .

وأيضاً من الأسباب التي من أجلها يجب أن تعتمد الدول الأفريقية على التصنيع هو أنه توجد علاقة قوية ومؤكدة بين الثراء ومستوى الحياة من ناحية وبين درجة للتصنيع من ناحية أخرى . ويتضح أيضاً أن الاقتصاد الذي يعتمد في التصدير على سلعة أولية أو عدد محدود من هذه السلع يعاني من عدم الاستقرار القوي بدرجة أكبر بالنسبة للاقتصاديات المصنعة الغادرة إلى حد كبير على الاكتفاء ذاتياً ولذلك ، فمن أجل حياة أفضل واستقرار أكبر أصبحت تؤمن جميع الدول منخفضة الدخل بأنه اقتصادياتها يجب أن تتصنع .

ويمكن الإشارة إلى أنه مع ازدياد الدخل الفردي بالتدريج فإن الإنتاج الصناعي يمثل نسبة متزايدة من الدخل القومي . وقد أثبت أحد الاقتصاديين بالعلاقات الرياضية H. Chenery أنه عندما يقفز الدخل الفردي من ١٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار في السنة فإن الناتج الصناعي (صناعات تحويلية - إنشاءات كهربائية) يزداد من ١٧٪ من الدخل القومي إلى ٣٨٪ (أما الصناعات التحويلية فإنها تزداد من ١٢٪ إلى ٢٣٪) . أما نصيب قطاع الخدمات (لا تشمل النقل والمواصلات) يبقى ثابت تقريباً أما النقل والمواصلات فإن أهميتها النسبية تتضاعف من ٤٪ إلى ٨٪ (١) .

(1) BRYCE (D-MURRAY) : Guide pour L'industrialisation des pays en voie de développement, New York 1969.

المراجع

المراجع العربية :

١ - سهير محمد السيد حسن : التطور الاقتصادي والمواد الاقتصادية ، مؤسسة الهداية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ .

٢ - راجنار نير كسه : أنماط من التجارة الدولية والتنمية (ترجمة جلال أمين) ، ١٩٦٤ .

٣ - عادل أمين : السوق الأوروبية المشتركة وآثارها على الاقتصاد الأفريقي .

٤ - محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، ١٩٦٨ .

٥ - محمد زكي شافعي : دور الاستعمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٦٣ .

٦ - وزارة الاقتصاد والتجارة : تقرير عن آثار التكتلات الاقتصادية الأوروبية الخارجية على اقتصاديات القارة الأفريقية ومحاولة إنشاء

تكتل اقتصادي أفريقي ، ١٩٦٤ .

المراجع الأجنبية

الفرنسية :

- 1 — F. PERROUX : L'industrialisation et Géation Collective, Paris, 1969.
- 2 — Guy de lacharrière : La Stratégie Commercial du développement, 1973.
- 3 — Guy-Willy Schmeitz : L'économie mondiale Contemporaine L'économie du tiers-monde, 1965.
- 4 — RENE GALLISSAT : L'économie de l'Afrique du Nond, 1978.
- 5 — N.U. Rapport Annuel du directeur executif, 1982, Conseil du developpement industriel.
- 6 — IAN Little, Tibor Scitovslcy, Marice Scott : Industries et Commerce extérieur daus quelques pays en vaie de developpement, 1957.

الانجليزية :

- 1 — Higgins : Economic Development, Principals, problems and Policies 1956.
- 2 — H.S. Ellis : Economic Development for lalin America, 1961.
- 3 — H.W. Singer : Studies in Economic Development, 1966.
- 4 — Jagdish Bhawati : The economics of underdeveloped Coun-tries, 1966.
- 5 — J.H. Hicks : International trade, The long View, 1963.
- 6 — Kindleberger (C.P.) : International economics, Fourth edition, 1968.
- 7 — Mier & Baldwin : Economic development, 1961.

تشرات المنظمات الدولية :

C. U. N. :

- Annuaire statistique du Commerce extérieur, 1980.
- Department of Economic and social Affairs, Trade and Development, Vol. III, 1964.
- Etude Sur la Situation de l'Afrique. Vol. III, Sous-Region de L'Afrique de L'Est, 1970.
- Handbook of international trade and development 1970.
- Relative Prices of Primary goods and manufactures in international trade, 1963.
- Statistical Yearbook, 1970.
- Statistical Yearbook of National Accounts Statistics, 1975.
- The developing Countries in World trade, 1970.
- W.E.S., Trade and Development trends, needs and Policies, 1963.

I. M. F. :

- International Financial Statistics.